

1. القراءات النظرية:

كيف تطوّر النقاش الدولي حول عجز ميزان المدفوعات أو الميزان الجاري ودور هذا العجز في إشراع أزمات مالية أي انهيارات في سعر صرف العملة؟

خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى آخر السبعينيات سادت مقاربة كانت تربط بين خفض سعر صرف العملة أي رفع سعر الدولار بالعملة الوطنية وبين انخفاض

الاستيراد وزيادة التصدير، بما يزيل العجز في الميزان الجاري. ولم يكن الأمر غالباً على هذا النحو. وهو ما سمّاه الباحثون «التشاؤم بشأن مرونة العرض والطلب»

(Edwards Sebastian, Does the current account matter? NBER Working Paper, May, 2001).

وجرى خلال الثمانينيات اعتماد مقاربة جديدة تعرّف رصيد الميزان الجاري بأنه الفارق بين مجموع الإنفاق ممثلاً بالاستثمار الخاص (I) والإنفاق الحكومي (G) من جهة، وبين

الناتج الوطني (Y) من جهة أخرى. وجرى التركيز على الطابع المتحرّك لهذا العجز مع الوقت. وهو ما جعل باحثين كسكس في مطلع الثمانينيات يقلّون من أهمية عجز

ميزان المدفوعات شرط أن يكون الاستثمار الخاص هو الذي تسبّب به وليس الإنفاق العام. وطالما بقي هذا الأخير مضبوطاً لا يرتب عجزاً، فإن قسماً من الباحثين كانوا

يعوّلون على قدرة الاستثمار الخاص على إزالة العجز واستعادة توازن ميزان المدفوعات. لكن الوقائع في مطلع الثمانينيات كما خلال التسعينيات لم تثبت مصداقية هذه المقاربة.

وركّز باحثون آخرون كستانلي فيشر ولورانس سامرز على أن عجز الميزان الجاري المتماذي لا بدّ أن يترتّب عليه هروب للمودعين وانهايار لسعر صرف العملة (Edwards

Sebastian).

وجرى في ضوء ذلك اعتماد مفهوم جديد هو «استدامة عجز الميزان الجاري»، بمعنى توفّر تمويل يتيح الاستمرار بتغطية العجز. ولجأت مؤسسات التصنيف الدولية لاعتماد

هذا المفهوم في الحكم على أوضاع البلدان المختلفة. (Edwards Sebastian) وخلاصة هذا النقاش أن لا علاقة مباشرة بين عجز الميزان الجاري واندلاع الأزمة المالية،

لكن الطابع المتماذي للعجز هو مصدر الخطر لأنه يشرع عمليات هروب من العملة الوطنية. (Edwards Sebastian)

2. التطوّر في لبنان خلال العقود الأخيرة:

لبنان دولة شبه ريعية. semi-rentière أي يستفيد من الربح النفطي ولو أنه ليس دولة نفطية أو ليس بعد. والدولة شبه الريعية تعتمد بشكل حاسم على التدفقات المالية ذات

المنشأ الخارجي (أبّر داغر، «مجلة الدفاع الوطني اللبناني»، العدد 33). وأول التدفقات وأكثرها ثباتاً في حالة لبنان هي تحويلات العاملين في الخارج. وبلغت حصتها نحو

ربع الناتج بعد الحرب تبعاً للسنوات. ويستحق لبنان تعريفاً ثانياً هو أنه «اقتصاد معتمد على التحويلات. économie de transferts.» وقد زاد اعتماده على هذه التحويلات

بعد الحرب لأن العجز عن بناء اقتصاد منتج كان يدفع المزيد من شبابه للهجرة.

وعوّّل لبنان بشكل متعمّد على استقطاب الأذخار الخارجي لأنه يعفيه من زيادة الضرائب ويموّل الاستهلاك والمديونية الحكومية. وقد جعلته الأيديولوجية النيوليبرالية يفتتح أكثر

بأن تمويل التنمية يمرّ عبر الإبقاء على حركة الرساميل حرّة. وعلى امتداد حقبة ما بعد الحرب كانت تزداد تبعيته المفرطة للطرف الخارجي، أي أسعار البترول وما يسمى

الاستثمار الأجنبي المباشر وأغلبه توظيفات عقارية كانت تجعل الوضع أكثر سوءاً في الداخل للأغلبية.

وفي المقابل كان الاستثمار في القطاعات التي تنتج سلعاً معدّة للتصدير يكاد ينعدم. وكان الباحثون يقيسون ارتفاع مؤشر «سعر الصرف الحقيقي» لإظهار أن ارتفاع كلفة

الإنتاج وعدم القدرة على إنتاج سلع ذات تنافسية كان العائق أمام بناء اقتصاد منتج. وخلال العقد الأخير احتلّ القطاع السياحي موقعاً مهماً في الناتج وتشغيل العاملين. وكان

هو الآخر يقوم على تبعية مفرطة للخارج وخصوصاً الطرف الإقليمي ليس فقط الاقتصادي ولكن السياسي أيضاً.

واستحق لبنان أيضاً وصفه كـ «أسمالية ريعية» أو «أسمالية أصحاب ريع ماليّة capitalisme de rentiers» أخذاً في الاعتبار دور القطاع المصرفي الذي بلغت ودائعه

4.5 مرات حجم الناتج. وهذا القطاع كان يستفيد من إعادة توزيع الدخل لمصلحته على حساب المشاريع والعاملين بأجر. وكان يزدهر وسط حالة الركود القائمة.

وقد بدا الانطلاق من تعريف لبنان كإقتصاد شبه ريعي بالمعنى الذي أعطاه عبد القادر سيد أحمد لهذا التعبير، أي بمعنى الاعتماد المفرط على التدفقات المالية الخارجية هو

الأفضل كنقطة انطلاق في التشخيص في (Sid Ahmed Abdelkader, Economie politique de la transition dans les pays en développement: le cas

de la Syrie, éd. Publisud, Paris, 1996.) ولأن لبنان انتمى إلى فئة البلدان التي أساءت استخدام هذه التدفقات، أي ذهبت إلى استخدامها للاستهلاك والاستيراد، ولم

تستفيد منها بأيّ شكل لبناء الاقتصاد المنتج [1] ; Brazil (Palma Gabriel, «The “Three Routes” to Financial Crises: Chile, Mexico, and Argentina [1] ; Brazil

[2] ; and Korea, Malaysia and Thailand [3] », in J. Eatwell, L. Taylor (eds.), International Capital Markets: Systems in Transition,

Oxford University Press, 2002; reprinted in Chang Ha-Joon (ed.), Rethinking Development Economics, Anthem Press, 2003, pp.

(376-374), كانت الأزمة المالية في الانتظار في نهاية الطريق (البرنامج الحكومي للإصلاح»، «الأخبار»، 2020/06/17).

وقد عيّن جاك قبانجي المشكلة في كون اقتصاد لبنان «اقتصاداً ريعياً ممثلاً بالقطاعين المصرفي والعقاري بالأخص للذين شكّلوا عموده الفقري...»، (جاك قبانجي، «ضعف

اليسار والحركة الشعبية وأزمة النظام... التحالف الاجتماعي هو المخرج؟»، «الأخبار»، 2021/04/16). وهو مصيب في هذا التوصيف. وهو يوحي بأن ما نحتاج له هو نقيض هذا الاقتصاد ممثلاً بالاقتصاد المنتج. لكن التعريف الأول، أي أنه اقتصاد شبه - ريعي، له جدوى برنامجية أكبر لأن التبعية للتدفقات المالية الخارجية تجعل أي بلد تحت رحمة الخارج وتجعل الخارج قادراً على افتعال الأزمة فيه وتدميره في أي وقت.

3. تطور أرقام عجز الميزان الجاري خلال العقد الأخير:

وقد ذكر عبد الحليم فضل الله أن التدفقات المالية إلى لبنان بلغت 202 مليار دولار بين 2003 و 2018، نصفها تحويلات مغتربين والنصف الآخر استثمارات مباشرة أغلبها في القطاع العقاري (24 في المئة) وودائع لغير المقيمين (عبد الحليم فضل الله، «في التحرر من سريبات الأزمة»، «الأخبار»، 2021/08/02).

أما لجهة العجز في ميزان المدفوعات، فقد ذكر أن العجز التجاري بلغ 225 مليار دولار بين 1992 و 2018، وهو نفسه بلغ 190 مليار دولار خلال 2003-2018. أما عجز الميزان الجاري فقد بلغ 150 مليار دولار خلال 1992 - 2018، و135 مليار دولار خلال 2003 - 2018.

ويوضح تتبّع أرقام ميزان المدفوعات أن لبنان حقّق فوائض على مدى العشرين سنة بين 1991 و 2010 فيما عدا ثلاث سنوات. وكان المتوسط السنوي للفائض يساوي 1.4 مليار دولار خلال تلك الفترة. وتضاعف هذا الفائض ثلاث مرّات بين 2006 و 2010. ثم انقلب الوضع بدءاً من 2011 وبحيث كان هناك عجز كل سنة بين 2011 و 2018، فيما عدا سنة 2016. وبلغ متوسط العجز السنوي 1.6 مليار دولار خلال تلك الفترة. وأجرت بعثة صندوق النقد الدولي لعام 2019 محاكاة أظهرت أن العجز سيزداد خلال تلك السنة وسيراكم لبنان عجوزات بين 2019 و 2024 بمتوسط سنوي يساوي 3.6 مليار دولار (ألبر داغر، «السياسات الانكماشية لا توقف نزف الدولارات»، «الأخبار»، 2019/08/05).

وكانت وكالة التصنيف «موديز» قد خفّضت تصنيف لبنان في مطلع 2019 (محمد وهبة، «موديز تحفّض تصنيف لبنان»، «الأخبار»، 2019/01/22). وأشار تقرير خبراء الصندوق لعام 2019 إلى خفض التصنيف الذي حصل (صندوق النقد الدولي، «لبنان: بيان خبراء الصندوق في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام 2019»، 2019/07/11). وتواصلت وزارة المال ومصرف لبنان مع «ستاندرد أند بورز» خلال شهر آب لإقناع مسؤوليها بالحفاظ على التصنيف المعتمد. واعتُبرت الأوراق المرسلة من الأطراف اللبنانية «مخيبة للأمال إلى حدّ ما». وفاجأت وكالة «فيتش» المعنيين بأنها هي الأخرى خفّضت تصنيف لبنان، معتبرة أن قدرة لبنان على سداد ديونه ضعيفة مع احتمال تخلف عن السداد. وفي نهاية شهر آب 2019 كانت وكالات التصنيف الثلاث «موديز» و«ستاندرد أند بورز» و«فيتش» قد خفّضت كلها تصنيف لبنان (محمد وهبة، «تصنيف «ستاندر أند بورز»: قريباً لبنان على حافة الهاوية»، «الأخبار»، 2019/08/06 - «تصنيف لبنان يتقهقر»، «الأخبار»، 2019/08/24). واعتُبرت اثنتان منها أن لبنان بات ضمن فئة «احتمال التعرّض».

وتمثّل أول استحقاق للدين الخارجي بـ 1.2 مليار دولار، كان على الدولة أن تسدّه في آذار 2020. وهي كانت ستدفع 8.1 مليار دولار خلال 2020-2021 كاستحقاقات للدين الخارجي، في حين أن مجموع هذه المبالغ كان سيكون 20.6 مليار دولار حتى 2025.